التكامل المعرفي بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية

د. هاجر بنت محمد المحسن

الأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه، بكلية الشريعة، جامعة القصيم

h.almouhsen@qu.edu.sa

ملخص البحث:

يهدف التكامل المعرفي في الدراسات الشرعية عموماً إلى خدمة العلوم بعضها لبعض على وجه يحصل منه الكمال والتمام في أصول العلوم وفروعها، ولعل من أبرز العلاقات القائمة بين العلوم، علاقة علم أصول الفقه بعلوم اللغة العربية، لما بينهما من المناسبة التي لا تخفى، وحدود هذه العلاقة تتمركز في ثلاثة جوانب: الأول: التكامل المعرفي في المنهج والأصول العامة، ومن أبرز مظاهره: اشتراط الأصوليين العلم باللغة العربية للأصولي المجتهد، وكثرة المباحث اللغوية في كتب الأصوليين وتنوعها، ومتابعة النحويين للأصوليين في تدوين علم أصول النحو والتأليف فيه، الجانب الثاني: التكامل المعرفي في الحدود والمعاني، ويتمثل في اعتماد الأصوليين على اللغة العربية لمعرفة المعنى اللغوي للمصطلحات الأصولية، وبيان المناسبة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي، وتحديد معنى النص وفقاً لقواعد اللغة ومعهودها، الجانب الثالث: التكامل المعرفي في الاستدلال والاحتجاج، ومن أبرز مظاهره: استدلال الأصوليين بأدلة لغوية لإثبات القواعد الأصولية، كالاستدلال بإجماع أهل اللغة أو إجماع علمائها، أو بأحد قواعدها، كالاستدلال بما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى الذهن، ولا يخفى أن للنحاة كذلك استدلال بأصول الفقه واحتجاج به، فقد اعتمدوا عليه في الترجيح بين المسائل الخلافية، وفي الاحتجاج بقواعده تأصيلاً وتطبيقاً.

كلمات مفتاحية: التكامل المعرفي، أصول الفقه، اللغة العربية، الاستدلال.

Cognitive integration between the sciences of jurisprudence and the sciences of the Arabic language

Dr.. Hajar bint Muhammad Al-Mohsen

College of Sharia, Qassim University

Summary of the research: Cognitive integration in Sharia studies generally aims to serve the sciences to each other in a way that achieves perfection and completeness in the foundations of the sciences and their branches. Perhaps one of the most prominent relationships existing between the sciences is the relationship between the sciences of the foundations of jurisprudence and the sciences of the Arabic language, due to the unmistakable connection between them. The limits of this relationship are concentrated in three aspects: The first: cognitive integration in the curriculum and general principles, and among its most prominent manifestations: the fundamentalists' requirement of knowledge of the Arabic language for the diligent fundamentalists, the abundance and diversity of linguistic studies in the books of the fundamentalists, and the grammarians' follow-up of the fundamentalists in codifying the science of grammar principles and writing in it. The second aspect. : Cognitive integration in terms and meanings, which is represented by the fundamentalists' reliance on the Arabic language to know the linguistic meaning of the fundamentalist terms, clarifying the correspondence between the linguistic and terminological definitions, and determining the meaning of the text according to the rules of the language and its conventions. The third aspect: cognitive integration in reasoning and protest, and one of its most prominent manifestations is: the reasoning of the fundamentalists. With linguistic evidence to prove the fundamental rules, such as inferring the consensus of the linguists or the consensus of its scholars, or one of its general or specific rules, such as inferring what precedes understanding and comes to mind, and it is no secret that grammarians also infer the principles of jurisprudence and use it as evidence, as they relied on it to weigh between controversial issues. And invoking its rules, rooted and applied.

Keywords:cognitive,integration,principles ofjurisprudence, Arabic language, reasoning

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من الأمور المسلَّمة لدى أهل العلم أن مسائل العلوم تبنى بعضها على بعض متى جمعها أصل واحد(١)، لا سيما في العلوم الشرعية التي تتضافر لخدمة كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، تأصيلاً واستنباطاً، تفسيراً وضبطاً وبياناً.

ويجمع بين هذه العلوم علاقة تكامل وتداخل، تتسم بالتأثر والتأثير في مناهجها العامة ومسائلها الخاصة أصولاً وفروعاً، ولعل من أبرز هذه العلوم التي تُجسِّد هذا التكامل والتفاعل هو علم أصول الفقه، العلم الذي اعتنى بمنهج البحث العلمي، واهتم بأصول الاستدلال والاستنباط، فأرسى خطواته وقعّد ضوابطه، حتى أفادت منه علوماً أخرى كعلم العقيدة والتفسير وعلوم اللغة ونحوها (٢).

وإن من أكثر هذه العلوم ارتباطاً به وقرباً إليه، علوم اللغة العربية على اختلاف أنواعها ومشاربها، إذ العلائق بينهما واضحة لائحة، والوشائج قوية متداخلة، ولهذا السبب جاء هذا البحث ليسهم في إيضاح هذه العلاقة التكاملية بين هذين العلمين، وبيان حقيقتها وأسبابها، وما أسفرت عنه من ثمرات علمية مشتركة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

---

(١) انظر: الموافقات (١/٧٥).

(٢) انظر: الموافقات (٥/٥٧) أثر علم أصول الفقه في منهجية البحث العلمي د. عياض السلمي ص (١١١).

١- أن في هذا البحث إبرازاً لقضية مهمة، وهي قضية التداخل والتكامل بين العلوم، ولا يخفى أهميتها الكبيرة في تطوير العلوم وإثرائها.

٢- أن في هذا البحث إيضاحاً لمدى التكامل المعرفي بين هذين العلمين، وإبرازاً لأثره وتأثيره.

٣- أن فيه تحديداً لنوع هذا التكامل والتداخل، أهو تكامل معرفي مؤثر في الأصول والفروع؟ أم هو تأثير شكلي لايستبين إلا في المنهج العام وطريقة التدوين.

الدراسات السابقة:

من أقرب وأهم الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث ما يلي:

الدراسة الأولى: استدلال الأصوليين باللغة العربية، دراسة تأصيلية تطبيقية د. ماجد بن عبدالله الجوير، رسالة ماجستير، جامعة الإمام.

وقد هَدَف الباحث في دراسته إلى جمع استدلالات الأصوليين باللغة العربية لإثبات القواعد الأصولية، واستقرائها في جميع هذه القواعد ودراستها وتحريرها.

والفرق بينها وبين هذا البحث يظهر من جهتين:

١- أن هذه الدراسة غير متمحضة في بيان العلاقة بين هذين العلمين من جميع جوانبها النظرية والتطبيقية، كالحديث عن التكامل بينهما في المنهج والأصول العامة، وفي الحدود والمعاني، كما لم تتعرض البتة إلى حقيقة هذا التكامل وأنواعه وضبط المؤثر منه من عدمه، مما هو محل عناية هنا واهتمام.

٢- أن الجانب التطبيقي في هذه الدراسة محصور باستدلال الأصوليين باللغة فحسب، فلم يشمل الجانب المعاكس وهو استدلال النحويين بأصول الفقه وبيان أثر هذا العلم في علوم اللغة.

الدراسة الثانية: المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول النحو، د. المثنى بن عبد العزيز الجرباء، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام.

وهذه الدراسة هدفها المقارنة بين الأصول المشتركة عند الأصوليين والنحويين، ثم بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الأصول، للوصول إلى حكم نهائي لا يخرج عن كونه إما مطابقة، أو مشابهة، أو مخالفة[٣].

والفرق بينها وبين هذا البحث يتبين مما سبق ذكره، ومما يضاف إليه: أن الاشتراك بين هذين العلمين لا ينحصر في هذه الأصول فحسب، بل يشمل جوانب عدة، كجزئيات المسائل الخاصة، وفي الحدود والمعاني، وفي المنهج والبناء العام.

الدراسة الثالثة: التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين، دراسة تأصيلية، د. أحمد فتحي البشير، رسالة دكتوراه، من مطبوعات دُرَّة الغواص، القاهرة.

وهي رسالة مبحوثة في علم النحو أصالة، وأراد فيها الباحث استقصاء المسائل التي حصل فيها تداخل بين النحاة والأصوليين ودراستها دراسة تأصيلية، ذاكراً وجه التداخل فيها وسببه وأثره، ومتوسعاً في ذكر الخلاف وأدلته ومناقشتها، مع إفراد المسائل اللغوية التي زادها الأصوليون، وبيان أسباب هذه الزيادة وذكر أقوال النحاة والأصوليين في ذلك.

والدراسة بهذه الطريقة تختلف في حدودها ومقصدها عن هذا البحث، لأن هذا التداخل المعرفي الذي أراده إثباته الباحث مختلف عما أردت، فهو أراد الحصر والاستيعاب لجميع المسائل المتداخلة بين هذين العلمين، لغرض الدراسة التأصيلية والتحليل والمناقشة، بخلاف هذا البحث الذي قصدت فيه جمع الجوانب الرئيسة التي تحدد أُطر العلاقة بين العلمين ودراستها وتحليلها، مع الاستشهاد عليها بالأدلة والمسائل التطبيقية، دون استطراد بذكر ما ليس له علاقة بمحل الدراسة من أقوال أو أدلة ومناقشات.

الدراسة الرابعة: علاقة علم أصول الفقه بعلوم اللغة العربية بين التأثر والتأثير، أ. د. جميل الخلف، بحث صغير من منشورات دار التحبير.

(٣) وقد وضع الباحث لذلك فهرساً خاصاً، زيادة عما يذكره في كل مسألة بحسبها، انظر ص (٣٧٣).

وهذا البحث قد شمل كلا الجانبين من حيث تأثر علم أصول الفقه باللغة العربية، وتأثر اللغة العربية بعلم أصول الفقه، مع توسع أكثر في الجانب الأول من جهة الاستدلال، والتأكيد عليه بالدليل والتمثيل.

والفرق بينه وبين هذا البحث من جهتين:

١- أن هذا البحث لم يتعرض لمفهوم التكامل المعرفي بين هذين العلمين، ولم يُبيّن حقيقته، وأنواعه، وضبط المؤثر منه من عدمه، وغير ذلك من الجوانب النظرية لهذا الموضوع.

٢- خلو هذا البحث من الجانب التطبيقي لاستدلال النحويين بالقواعد الأصولية، وهو محل عناية هنا واهتمام.

حدود البحث:

يقتصر البحث على الجوانب الرئيسة لعلاقة التكامل المعرفي بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية تأصيلاً وتطبيقاً.

مشكلة البحث:

إشكالية البحث تكمن في سؤالين:

الأول: ما جوانب التكامل المعرفي بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية؟

الثاني: هل كل تكامل وتداخل بين هذين العلمين يعد مؤثراً حقيقياً، أو لا؟ وما الضابط الحاكم لهذا التأثير من عدمه؟

أهداف البحث:

١- بيان حقيقة التكامل المعرفي ومفهومه، وذكر أسبابه وفوائده.

٢- جمع المظاهر العلمية التي تفيد في تحديد العلاقة بين هذين العلمين ومعرفة جوانبها، ومن ثمَّ دراستها وتحليلها.

٣- تحديد نوع هذا التكامل والتداخل، سواء كان التكامل مؤثراً في مضمون العلم ومسائله أو في منهجه وتدوينه.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي لجمع الجوانب التأصيلية لعلاقة التكامل بين هذين العلمين، وتتبع آثارها وحصر حدودها، ثم أتبعت ذلك بالمنهج الاستنباطي لاستخراج المسائل النظرية والتطبيقية لهذه العلاقة، واعتنيت في كلٍّ منهما بالمنهج التحليلي لتحليل المعلومات والنصوص والاستشهاد عليها تدليلاً وتمثيلاً.

خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة ففيها بيان أهمية الموضوع ومشكلته، وأسباب اختياره، وخطة البحث ومنهجه.

وأما التمهيد ففيه التعريف بعلم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية.

المبحث الأول: حقيقة التكامل المعرفي وأسبابه وأنواعه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة التكامل المعرفي.

المطلب الثاني: أسباب التكامل المعرفي.

المطلب الثالث: أنواع التكامل المعرفي.

المبحث الثاني: جوانب التكامل المعرفي بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التكامل المعرفي في المنهج والأصول العامة.

المطلب الثاني: التكامل المعرفي في الحدود والمعاني.

المطلب الثالث: التكامل المعرفي في الاستدلال والاحتجاج.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

التمهيد

التعريف بعلم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية.

أولاً: علم أصول الفقه:

جرتْ عادة الأصوليين عند تعريف المصطلحات المركبة من كلمتين أو أكثر، أن يكون التعريف لها على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تعريف كل كلمة لوحدها، مفردة عن غيرها، ويسمى التعريف المركّب، فيعرفون الأصول في اللغة والاصطلاح، وكذلك الفقه في اللغة والاصطلاح.

المرحلة الثانية: تعريف الكلمتين معاً، ويسمى التعريف اللقبي، أي: باعتباره عَلَماً ولقباً لهذا الفن [٤].

المرحلة الأولى: تعريف علم أصول الفقه باعتباره مركّباً:

الأصول في اللغة: فهي جمع أصل، وقيل: أصله مشتق من الوَصل ضد القطع، وقُلبت الواو همزة، لما في الأصل من معنى الوصل وهو اتصال فروعه، لأن الفرع لا ينشأ إلا عن أصل، كاتصال الغصن بالشجرة، والولد بوالده [٥].

وقد ذكر اللغويون لهذه الكلمة عدة معانٍ، من أشهرها:

١- أساس الشيء، ومنه قولهم: فلان لا أصل له ولا فصل، أي: لا نسب له ولا لسان، والأب أصل للولد[٦].

٢- أسفل الشيء، يقال: استأصلَت هذه الشجرة، أي: ثبت أصلها، وأصل الجبل أو الحائط: أسفله [٧].

---

(٤) انظر: البحر المحيط (٣٣/١) رفع النقاب (١٤٩/١).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (١٢٣/١) شرح الكوكب المنير (٣٨/١).

(٦) انظر: مقاييس اللغة (١٠٩/١) لسان العرب (١٦/١١) القاموس المحيط ص (٩٦١) مادة (أصل).

(٧) انظر: لسان العرب (١٦/١١) القاموس المحيط (٩٦١) المصباح المنير (١٦/١).

٣- ما يُبتنى عليه غيره [٨]، وهي من المعاني اللغوية التي لَفت النظر إليها أكثر الأصوليين [٩].

الأصول في الاصطلاح: جمع أصل وقد ذكر الأصوليون له معانٍ متعددة، منها:

١- الأصل بمعنى الدليل، ومنه قولهم: أصل هذه المسألة: القـرآن، أي: دليلها القرآن[١٠].

٢- الرجحان، أي: على الراجح من الأمرين، كقولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان[١١].

٣- القاعدة المستمرة، كقولهم: أكل الميتة على خلاف الأصل، أي على خلاف الحالة المستمرة[١٢].

الفقه في اللغة: الفهم [١٣].

الفقه في الاصطلاح: عرفه ابن السبكي بقوله: " العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية" [١٤].

المرحلة الثانية: تعريف أصول الفقه باعتباره عَلَماً ولقباً:

عرفه الأصوليون بتعريفات متعددة، من أهمها:

١- تعريف ابن قدامة: " أصول الفقه: أدلته الدالة عليه من حيث الجملة، لا من حيث التفصيل"[١٥].

---

(٨) انظر: التعريفات (٢٨) الحدود الأنيقة (٦٦) التوقيف (٥٣).
(٩) انظر: المعتمد (٩/١) شرح تنقيح الفصول (٢٢) التحبير (١٤٧/١) فواتح الرحموت (٨/١) شرح الكوكب المنير (٣٨/١).
(١٠) انظر: الإحكام (٢٢/١) نفائس الأصول (١٥٦/١) البحر المحيط (١٧/١) شرح الكوكب المنير (٣٩/١).
(١١) انظر: شرح الكوكب المنير (٣٩/١) فواتح الرحموت (٨/١).
(١٢) انظر: شرح العضد (٢٥/١) البحر المحيط (١٧/١) شرح الكوكب المنير (٣٩/١).
(١٣) انظر: الصحاح ص (٨١٨).
(١٤) تشنيف المسامع (٥٤٥/١).
(١٥) روضة الناظر (٦٠/١).

٢- تعريف الزركشي: " مجموع طرق الفقه من حيث إنها على سبيل الإجمال، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد" (١٦).

٣- تعريف البيضاوي: " معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد" (١٧)، وهو التعريف المختار لاشتماله على مباحث علم أصول الفقه الأربعة من حيث الجملة، وهي الأحكام والأدلة الإجمالية، ودلالات الألفاظ، والاجتهاد والتقليد.

ثانياً: علوم اللغة العربية.

اللغة: هي الكلام، من لغا لغْواً إذا تكلم، وجمعها: لُغى ولُغات ولُغون (١٨).

وعرفها بعض اللغويين بأنها: أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (١٩).

واللغة العربية هي: اللغة المنسوبة إلى العرب، وهم أمة سامية الأصل مسكنهم الأصيل شبه الجزيرة العربية، وسموا عرباً لأن لسانهم أعرب الألسنة، أي: أبينها وأوضحها (٢٠).

وعلوم اللغة العربية متعددة متنوعة، ولهذا تُعد من أكثر العلوم الإسلامية سعةً وتشعباً في علومها ومعارفها، وقد بلغت اثني عشر علماً، كاللغة، والنحو، وأصوله، والتصريف، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم (٢١).

وسأقتصر في هذا البحث على علم اللغة، وعلم النحو وأصوله، وبيان معانيها، وعلاقتها المعرفية مع علم

---

(١٦) البحر المحيط (٤٢/١).
(١٧) نهاية السول (٧/١).
(١٨) انظر: الصحاح (٢٤٨٤/٦) القاموس المحيط ص (١٧١٥) المعجم الوسيط ص (٨٣١).
(١٩) انظر: الخصائص (٣٣/١).
(٢٠) انظر: مقاييس اللغة (٢٩٩/٤) لسان العرب (١١٣/٩).
(٢١) انظر: نزهة الألباء ص (٨٩) فيض نشر الانشراح (١٩٨/١).

أصول الفقه تأثراً وتأثيراً، لأن هذه العلوم هي أكثر العلوم التصاقاً بعلم الأصول وارتباطاً به، والأثر بينهما متحقق تأصيلاً وتطبيقاً.

فأما علم اللغة فهو: العلم الذي يبحث عن أصل المفردات اللغوية، ومدلولاتها، وهيئاتها الوصفية، وكيفية تركيبها، وتعيين المقصود بها (٢٢).

وأما النحو فقد عرفه النحويون بتعريفات متعددة، من أوضحها قولهم: " علم يعرف به أحوال أبنية الكلم العربية إفراداً وتركيباً" (٢٣).

وعرفوا أصول النحو بقولهم: " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل" (٢٤).

(٢٢) مفتاح السعادة لطاش كبري زاده (١/١٠٠).
(٢٣) شرح حدود الأُبّدي للرسموكي ص (١٠٧).
(٢٤) الاقتراح للسيوطي ص (٩).

المبحث الأول: حقيقة التكامل المعرفي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة التكامل المعرفي.

أولاً: التكامل المعرفي لغة:

التكامل: على وزن تفاعل، والكاف والميم واللام أصل صحيح يدل على تمام الشيء، يقال: كمل الشيء وكمل فهو كامل [٢٥].

والكمال: هو التمام، وقيل: التمام الذي تجزأ منه أجزاؤه [٢٦].

أما المعرفة: فهي مشتقة من الفعل الثلاثي: (عرف) وعرف الشيء: أدركه وعلمه، وعرّفه الأمر: أي أعلمه إياه [٢٧]، والمعرفة ضد النكرة، بمعنى العلم وإدراك الشيء [٢٨].

ثانياً: التكامل المعرفي اصطلاحاً:

نص العلماء قديماً في مصنفاتهم على وحدة العلوم وتداخلها، وأنها ظاهرة فطرية ومطلب ضروري واقعي لاحتياج العلوم بعضها إلى بعض [٢٩]، إلا أني لم أرَ ما يشير إلى تعريف هذا المصطلح تعريفاً اصطلاحياً، ولعل من أهم الأسباب لذلك: حداثة هذا المصطلح ونشوؤه في عصر متأخر عن هؤلاء العلماء القدامى.

---

(٢٥) انظر: مادة (كمل) في المعاجم التالية: مقاييس اللغة (١٣٩/٥) لسان العرب (٥٩٨/١١).
(٢٦) انظر: مقاييس اللغة (١٣٩/٥) لسان العرب (٥٩٨/١١).
(٢٧) انظر: مادة (عرف) في الصحاح (٨٣٦/٢) لسان العرب (٢٣٦/٩).
(٢٨) انظر: التعريفات ص (١٨٦) لسان العرب (٢٣٦/٩).
(٢٩) انظر: رسائل ابن حزم (٩٠/٤) إحياء علوم الدين (٧٠/١).

أما حديثاً فقد اجتهد بعض المعاصرين في تعريفه وبيان حقيقته، ولعل من أقرب التعريفات التي عثرت عليها قولهم: " التكامل المعرفي هو: التشابكية والتداخلية بين العلوم، وتأثرها ببعضها وتأثيرها، من خلال تتميم بعضها لبعض مما تبلغ به الغاية من النضوج والاستقرار والتمام في فروعها وجزئياتها وجاهزيتها لاستمداد الثمرة منها " (٣٠).

ومما يؤخذ على هذا التعريف أمور منها:

أولاً: طول التعريف وإسهابه من غير حاجة ماسّة، والأصل في التعريفات أن تكون موجزة.

ثانياً: تكراره للألفاظ والكلمات التي لا تضيف دلالة ولا معنى جديداً.

ثالثاً: في هذا التعريف دور واضح، حيث عَرف التكامل بالتشابك والتداخل، وهما يلتقيان في مادة واحدة، فمعرفة أي منهما متوقفة على الآخر.

ويمكن أن يُقال في تعريفه:

هو: (خدمة العلوم بعضها لبعض على وجه يحصل منه الكمال والتمام في بناء العلوم أصولاً وفروعاً).

(٣٠) التكامل المعرفي بين اللغة العربية وأصول الفقه، للباحثَيْن: زيدي فاروق محمد رياض وبوغفور لخضر ص (٤).

المطلب الثاني: أسباب التكامل المعرفي بين أصول الفقه وعلوم اللغة.

تتعدد أسباب التكامل بين العلوم وتتنوع؛ فمنها أسباب عامة تعود إلى ظاهرة التكامل عموماً وإجمالاً؛ ومنها ما يكون خاصاً بين علمين داخل مجال واحد، كالتكامل بين علوم الشريعة، أو بين أحدها مع علوم اللغة، شريطة أن يكون بين هذين العلمين اشتراك في بعض القضايا والمعارف، وهذا الأخير هو ما سأسلط الضوء عليه لعلاقته الأصيلة بعنوان المبحث.

ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١- **المصدريّة**، إذ لا يخفى أن لعلوم اللغة العربية تأثيراً واضحاً على علوم الشريعة كلها، ولهذا قيل: إن النحو يسمى بالعلم المستطيل؛ لأنه يُستطال به على سائر العلوم، بل جميعها مفتقرة إليه[٣١]، وعلم أصول الفقه من أهم هذه العلوم وأُولاها في استمداد مادته من علوم اللغة العربية، لغةً وبلاغة ونحواً، كما نقل الإجماع على ذلك غير واحد من الأصوليين [٣٢].

٢- **الاستدلال**، وهذا من الثمرات المترتبة على ما سبق؛ لأن استمداد أصول الفقه من علوم اللغة هو الذي جعل الأصوليون يستدلون على إثبات القواعد الأصولية بقواعد لغوية ونحوية، ومن مظاهر هذا الاستدلال أيضاً الترجيح بها والاحتكام إليها عند الاختلاف ووقوع التعارض.

٣- **البناء**، ويُراد به ترتيب القواعد الأصولية على أصلها من القواعد اللغوية لاشتراكهما في مأخذ واحد وعلة جامعة[٣٣]، ولهذا يسمى هذا النوع من البناء بالبناء اللغوي [٣٤]، لأن هذه القواعد

(٣١) انظر: تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص (٦٨-٦٩).

(٣٢) انظر: الوصول إلى الأصول لابن برهان (٥٣/١) نفائس الأصول (٩٨/١) البحر المحيط (٢٩/١) شرح الكوكب المنير (٤٨/١).

(٣٣) انظر: بناء الأصول على الأصول للباحثة (١٠٤/١).

(٣٤) المرجع السابق (١٠٤/١).

اللغوية مُؤسسة للقواعد الأصولية ومقرّرة، وبهذا تميّز بعض المحققين من الأصوليين، فيذكرون المسألة الأصولية مع أصلها الذي بُنيت عليه، ثم يبينون أثره على المسألة من تحديد منشأ الخلاف وتعدد الأقوال والأدلة.

٤- **التخريج**، وهذا من ثمرات ما سبق، لأن بناء الفروع على الأصول ذات المدرك اللغوي يقتضي أن تتأثر هذه الفروع الفقهية باللغة أو النحو لا محالة، وهذا مما أفاض فيه الأصوليون بياناً وتأكيداً، فهم يقررون أن فهم الدليل النقلي ومعرفة معناه ودلالته متوقف على العلم باللغة العربية، لأن الأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب نحوهم وتصريفهم [٣٥].

٥- **الاعتياد عليها في التأليف**، خاصة مع متابعة الآخر للأول في تأليف الكتب والمصنفات، فيصعب عليهم ترك هذه المباحث، لأن وضعها صار جِبلةً لمن أراد التأليف فيها، مع أنها من خصائص النحو ومن مباحثه الأصلية، وهذا مما اعترف به بعض الأصوليين، كالجويني إذ قال في فصل سماه بـ " ألفاظ جرى رسم الأصوليين بالخوض فيها فلا وجه لإخلاء هذا المجموع عنها"[٣٦]، ومثله فعل المازري[٣٧]، وغيره.

(٣٥) انظر: المحصول للرازي (٢٠٣/١) شرح مختصر الروضة (٦٤٢/٢).
(٣٦) البرهان (٤٧/١، ٥٩).
(٣٧) انظر: إيضاح المحصول ص (١٥٩).

المطلب الثالث: أنواع التكامل المعرفي.

أولاً: التكامل المعرفي الشكلي:

إن المتأمل لواقع التكامل المعرفي بين علمي اللغة العربية وعلم أصول الفقه ليرى أن هذا التكامل ليس على نسق واحد، بل إن هذه العلاقة بجملتها متعددة في جوانبها، متنوعة في أَثرِها وتأثيرها، وهذا التأثير إما أن يكون متحققاً في فروع العلم وجزئياته ومسائله الخاصة، أو يكون تأثيره متوقفاً على الشكل والمنهج العام لهذا العلم، وهذا الأخير هو مقصود هذا المطلب، ولأهميته جعلت الكلام فيه مفصلاً على مسألتين:

المسألة الأولى: المقصود بالتكامل الشكلي:

وهو: العلاقة الجامعة بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة في المنهج العام سواء في وضع الأدلة وتسمية المصطلحات، أو في التدوين والتأليف.

ويمكن أن يقال في ضابطها:

أن كل علاقة بين هذين العلمين لا ينبني عليها ثمرة في فروع العلم وجزئياته، ولا يترتب عليها عمل فقهي أو لغوي فهي علاقة منهجية، لا تتعدى حدود الشكل والصورة.

وقد يُوصف هذا النوع بأنه لا أثر له مطلقاً [٣٨]، أو يسمى بالتكامل السطحي [٣٩]، وهو وإن صح ذلك بالنظر إلى أثره في الفروع، إلا أنه لا يحسن في نظري إطلاق القول بعدم تأثيره، لأن تأثيره لا يُنظر إليه من جهة أعيان المسائل وفروع العلم فحسب، بل من جهة العموم الكلي، فإن له تأثيراً في التقديم والتمهيد، وإدراك العلاقات القائمة بين العلوم تشابهاً واختلافاً، كما أن له تأثيراً واضحاً في بناء المنهج العام لعلم النحو، ووضع أدلته

(٣٨) انظر: التداخل والتمايز المعرفي د. أحمد البشير ص (١١٣).
(٣٩) انظر: التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو ص (١٨).

ومصطلحاته، ومن أجل ذلك نُقل عن الخليل قوله: " لا يَصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه " (٤٠).

المسألة الثانية: صور من التكامل الشكلي:

تتعدد صور هذا التكامل وتتنوع في كلا العلمين، ومن أبرزها ما يلي:

١- المسائل الأصولية التي ذكر الأصوليون أن فائدتها هي الارتياض وتكميل العلم، ومنها: مسألة واضع اللغة، قال المازري: " فحسن عندهم لما كانت أصول الفقه متعلقة بالإحاطة بفن من اللغة أن يذكروا مبدأ ذلك الفن، فيكون تكميلاً في العلم المنظور فيه " (٤١)، ولهذا لم يرتض بعض الأصوليين إنكار الفائدة مطلقاً في هذه المسألة (٤٢).

٢- المباحث اللغوية التي يذكرها الأصوليون في المقدمات والمبادئ، وهي من باب التمهيد والمقدمة، نحو تعريف اللغة ونشأتها، وتعريف الكلام والكلمة، وأقسام اللفظ المفرد والمركب، وأقسام الاشتقاق الصغير، والكبير، وأمثالها.

٣- طريقة التدوين والتأليف في علوم اللغة التي استفادها اللغويون من الأصوليين، وقد تقدمت شواهد عديدة على ذلك، ويكفي في ذلك معرفة أن النحويين وضعوا أصولاً لعلم النحو على نسق أصول الفقه، ووضعوا علماً آخر على نسق الجدل في أصول الفقه، ولم ينكر أحد منهم هذه الاستفادة، بل أكَّدَها كِـبار علمائهم وأئمتهم (٤٣).

---

(٤٠) الحيوان (٣٨/١).

(٤١) إيضاح المحصول ص (١٤٧).

(٤٢) انظر: البدور اللوامع (٢٦٢/٣)

(٤٣) انظر: الخصائص (٣٤/١) الإنصاف لابن الأنباري (١١/١).

٤- طرق الاستدلال في النحو، وحدوده ومصطلحاته، فإنها متشابهة تشابهاً شكلياً مع أدلة أصول الفقه وقواعده، وما ذلك إلا لأن النحويين استعاروا كثيراً من الأدلة والمصطلحات الأصولية وأودعوها عِلمهم، وإن اختلف معناها ومضمونها عندهم.

ثانياً: التكامل المعرفي الحقيقي.

لم يفُت العلماء والباحثون وجود هذا النوع من التكامل الحقيقي بين هذين العلمين، وخاصة تأثير علوم اللغة العربية على علم أصول الفقه في أصوله وفروعه، فإن هذا مما أُسهب فيه البيان تدليلاً وتمثيلاً، غير أن الذي بقي مُثاراً محتملاً هو التأثير الحقيقي لعلم أصول الفقه في علوم اللغة العربية، لا سيما علم النحو وأصوله، ولأهـــمية هذا النوع أُفـــصِّل الكلام فيه تحت مسألتين:

المسألة الأولى: المقصود بالتكامل الحقيقي:

وهو: كل علاقة رابطة بين هذين العلمين في فروع العلم ومسائله الخاصة، مما ينتج عنه ثمرة وفائدة، استدلالاً أو تطبيقاً، سواء في علوم اللغة العربية، أو في علم أصول الفقه.

وهُنا سؤال مهم وهو: هل تأثر علم النحو بأصول الفقه في فروعه وآحاد مسائله أو لا؟

وهذا مما نفاه بعض الباحثين، وذكروا أن التكامل الحقيقي لا يوجد في مؤلفات النحو وأصوله، لأن التأثر بعلم أصول الفقه إنما هو في طريقة التدوين، ومصطلحات الأبواب والفصول، وهذا لا يكون تأثيره حقيقياً بل شكلياً[٤٤].

(٤٤) انظر: أصول النحو في الخصائص د. محمد خليفة ص (١٩)، التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو ص(١٨).

وهذا مما يأباه الواقع العملي لعلم النحو وأصوله، لأن تأثير القواعد الأصولية في مسائل النحو وفروعه واضح بيّن، وقد تقدمت عليه شواهد شتى(٤٥)، إلا أنه قد يُعترض على هذه القواعد فيقال: إنها قواعد عامة يُثبتها العقل، فيُحتاج إليها في سائر العلوم، وليست خاصة بعلم أصول الفقه (٤٦).

والجواب عنه يكون من جهتين:

الجهة الأولى: أن علم أصول الفقه هو علم منهجي استدلالي، يقوم على أساس قضايا كلية أَوليّة بديهية، وهو بهذا يؤسس لقواعد عامة في الاستدلال لا تختص به، بل تعم كل العلوم، ولهذا فإن هذه القواعد العقلية التي استعملها النحاة واللغويون هي من صميم علم أصول الفقه ومن أساسه، وإن أُستدل بها في غيره (٤٧).

الجهة الثانية: أن الذي اضطلع بهذه القواعد وانتهض لتقريرها وتحريرها هم الأصوليون، ثم استعملها العلماء في علومهم وفنونهم (٤٨)، فمن باب العدل والإنصاف أن يُنسب تأثيرها في هذه العلوم إلى علم أصول الفقه، حتى لو كانت قواعد عقلية عامة.

المسألة الثانية: صور التكامل المعرفي الحقيقي:

من أبرزها ما يلي:

١- استدلال الأصوليين بالأدلة اللغوية لإثبات القواعد الأصولية، كالاستدلال بإجماع أئمة اللغة، والاستدلال بأقوالهم، وبالعرف اللغوي ونحوه.

(٤٥) انظر: ص (٢٣) من هذا البحث.
(٤٦) انظر: التداخل المعرفي د. أحمد البشير ص (٨٨).
(٤٧) انظر: أثر علم أصول الفقه في منهجية البحث العلمي ص (٢٧).
(٤٨) انظر: التداخل المعرفي ص (٨٨).

٢- بناء القواعد الأصولية على قواعد لغوية أو نحوية، كبناء قاعدة التخصيص بالبدل على القاعدة النحوية: هل المبدل منه في نية الطرح أم لا؟ (٤٩)، وبناء مسألة: المناسبة بين اللفظ والمعنى على القاعدة اللغوية: وقوع التضاد في اللفظ الواحد، وهل وقع في اللغة أم لا؟ (٥٠).

٣- تخريج الفروع الفقهية على هذه القواعد الأصولية اللغوية، وتحديد معنى النص وفقاً لها، ومن ذلك قول ابن قدامة: " فإن كان له ثلاثة بنين فقال: وقفت على ولدي فلان وفلان، وعلى ولد ولدي، كان الوقف على الابنين المسمَّيَين، وعلى أولادهما، وأولاد الثالث، وليس للثالث شيء ...ولنا: أنه أبدل بعض الولد من اللفظ المتناول للجميع، فاختص بالبعض المبدل، كما لو قال: على ولدي فلان، وذلك لأن بدل البعض يوجب اختصاص الحكم به " (٥١).

٤- استدلال النحويين بالقواعد الأصولية، ومنها: قاعدة: تأخير البيان إلى وقت الحاجة، وقاعدة التأسيس أولى من التأكيد، والشاذ لا يقاس عليه (٥٢)، وقد تقدم ذكر شواهدها (٥٣).

٥- الترجيح بأقوال الأصوليين في المسائل الخلافية عند اللغويين، والاعتماد عليها في تقرير المسائل، ومن ذلك قول السكاكي في المعرّف بالألف واللام: " والأقرب بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه بأن اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير، هو أن يقال المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمي التعريف، وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية " (٥٤).

---

(٤٩) انظر: سلاسل الذهب ص (٢٦٧) الفوائد السنية (١٦٠١/٤).

(٥٠) انظر: سلاسل الذهب ص (١٩٤).

(٥١) المغني (٣٥٧/٥).

(٥٢) انظر: الأصول في النحو (٢٢٦/٢) تمهيد القواعد (١٦٨٥/٤) شرح التصريح على التوضيح (٢١٧٨).

(٥٣) انظر: ص (٢٣) من هذا البحث.

(٥٤) مفتاح العلوم ص (٢١٥).

المبحث الثاني: جوانب التكامل المعرفي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التكامل المعرفي في المنهج والأصول العامة.

تتبوء اللغة العربية منزلة رفيعة وقدراً عالياً بين العلوم الإسلامية؛ لأنها مفتاح العلوم لمن أرادها وهي البحر الزاخر لمن امتطاها، وما ذاك إلا لأن الله شرّفها وجعلها لغة القرآن الكريم، فما من علم من العلوم الشرعية إلا وله اعتماد وارتباط بعلومها ومعارِفها.

ولهذا أجمع الأصوليون على استمداد علم أصول الفقه من علوم اللغة والنحو [٥٥]، وهذا بادٍ في كثير من مباحث دلالات الألفاظ كالعموم والخصوص ونحوها.

وهذه العلاقة التكاملية بين هذين العلمين تتعدد فنونها وتتنوع مآربها، فكما أنها علاقة استمداد واحتجاج، فهي أيضاً علاقة إفادة واستفادة، لأن كثيراً من المسائل الأصولية مبنية على قواعد لغوية ونحوية، وكذلك اللغة العربية استفادت الكثير من علم أصول الفقه في منهجه وتبويبه وترتيبه، وكذا مصطلحاته، وهذه العلاقة واسعة المدى ولها مظاهر عدة يمكن تجليتها في النقاط التالية:

أولاً: اشتراط الأصوليين العلم باللغة العربية لبلوغ درجة الاجتهاد.

(٥٥) انظر: الوصول إلى الأصول لابن برهان (٥٣/١) نفائس الأصول (٩٨/١) البحر المحيط (٢٩/١) شرح الكوكب المنير (٤٨/١).

نحوها وصرفها، ولغتها أصلاً واشتقاقاً، وهذا بادٍ في تأكيدهم وإمعانهم دائماً على قوة تأثير اللغة في فهم معاني النصوص وأثرها في اختلاف الحكم وتغيّر دلالته [٥٦]، على تفاوتٍ بينهم في تحديد القدر الكاف من هذه العلوم العربية [٥٧].

لكن ظاهر قول جمهور الأصوليين أنه لا يشترط التعمق في دقائق النحو، بل يكفي تحصيل ما يُفهم به خطاب الشارع، وأوضاع العرب وعاداتهم في الاستعمال، إلى حد يميز فيه بين صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامّه وخاصه، ونصه وفحواه، وغير ذلك مما يتوقف عليه استثمار الحكم من دليله [٥٨].

ثانياً: وجود المباحث اللغوية في كتب الأصوليين وتنوعها.

وهذه المباحث تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: المباحث اللغوية الضرورية، وهذه أساسية في بناء علم أصول الفقه، وتقرير قواعده ومسائله، كالحديث عن مبدأ اللغات، وواضع اللغة، ومباحث الحقيقة والمجاز، وحروف المعاني ونحو ذلك مما يبحثه اللغويون في مصنفاتهم، ونقله الأصوليون وأفادوا منه في الجملة في تقرير بعض القواعد الأصولية وتحريرها.

النوع الثاني: المباحث اللغوية التحسينية، وهذه مباحث لغوية تكميلية، لكنها اكتسبت صبغة التوسع والاستطراد، والتفصيل الطويل في مسائلها، مما لا تمس إليه ضرورة ولا حاجة، كالحديث عن تعريف اللغة ونشأتها،

---

(٥٦) مما يمثل لهذا: ما ذكره الأصوليون من اختلاف القرّاء في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ ﴾ إذ قرأ بعضهم "الجروح" بالنصب، وقرأها الآخر بالرفع استئنافاً عما قبلها، والآخر عَطَف الجمل على بعضها وقرأها بالرفع جميعاً، ويختلف المعنى في كل قراءة، انظر: شرح مختصر الروضة (٥٨١/٣) شرح الكوكب المنير (٤٦٣/٤) تفسير القرطبي (١٩٣/٦) فتح القدير للشوكاني (٥٣/٢).

(٥٧) انظر: الموافقات (٤٨٤/٤) البرهان (٨٦٩/٢) المستصفى (٣٨٦/٢) إجابة السائل ص (٣٨٣).

(٥٨) انظر: المستصفى (٣٨٦/٢) الإحكام للآمدي (١٩٩/٤) شرح مختصر الروضة (٥٨١/٣) البحر المحيط (٢٠٢/٦) شرح الكوكب المنير (٤٦٢/٤)

وتعريف الكلام والكلمة وأقسامهما، والاشتقاق الصغير والكبير ولهذا اعترف كثير من الأصوليين أن هذه التفصيلات ليست من حظ الأصولي [٥٩]، بل هي محض إدخال علم النحو في الأصول [٦٠].

وبناءً عليه ذكر بعض المعاصرين أن هذه التفصيلات اللغوية لا أثر لها في علم أصول الفقه[٦١]، ولا تدخل تحت نطاق القاعدة الأصولية [٦٢].

وهذا الذي ذكروه حسن بالنظر إلى تأثيرها في صلب العلم وذاته، إلا أن لها تأثيراً مفيداً في المنهج والبناء العام، ومن فوائدها ما يلي:

١- التمهيد للمسائل الأصولية اللغوية، إذ لا بد للناظر من مقدمة مُمَهَّدة تساعده في تصور المسألة وفهمها، وربطها بمنشئها وأصلها، لأنه لا يصح الدخول مباشرة في هذا النوع من المسائل اللغوية دون تمهيد أو مقدمة، قال ابن العربي: "حقُّ كل من يحاول الخوض في فن من العلوم إذا علم مقصوده منه، أن يحاول بدءً الإحاطة بسوابقه التي لا بد له منها في معرفته وشروطه التي هي معونة عليه "[٦٣]، وذكر من هذه السوابق: مبدأ اللغات، وأقسام العبارة، ومسألة: ثبوت اللغة قياساً، ونحوها.

ومما يلاحظ أن هذه المقدمات الممهدة تتصدّر المسائل الأصولية غالباً وتبتدئ الكلام فيها، ولهذا يُفرّق الأصوليون بينها وبين المقصود الأصلي من المسألة الأصولية، كما فعل الغزالي في مستصفاه فقال: " الفن الأول في المنظوم وكيفية الاستدلال بالصيغة من حيث اللغة والوضع... أما المقدمة فتشتمل على سبعة فصول " [٦٤]،

---

(٥٩) انظر: الإبهاج للسبكي (٩٩/٢) شرح مختصر الروضة (٤٧٣/١).

(٦٠) انظر: التحقيق والبيان (٤١١/١).

(٦١) انظر: علاقة علم أصول الفقه بعلوم اللغة العربية د. جميل الخلف ص (٤٣).

(٦٢) انظر: استدلال الأصوليين باللغة العربية ص (٣٧).

(٦٣) المحصول لابن العربي ص (٢٨).

(٦٤) المستصفى (٨/٢).

وذكر منها: مبدأ اللغات، وثبوت اللغة بالقياس، ولم يجعل هذه المسائل اللغوية على رتبة واحدة، بل فرّق بينها وجعل منها ما هو من صلب أصول الفقه وصميمه، ومنها ما هو من مقدماته وممهداته.

٢- الارتياض وتمرين القارئ والناظر، وهذه من الفوائد التي قصدها كثير من الأصوليين وصرحوا بها، كالطوفي بقوله: "ونحن إنما نفينا فائدة هذه المسألة في العمل والاعتقاد لا في العلم على جهة الارتياض" (٦٥)، وكذا فعله كثير من الأصوليين (٦٦).

٣- زيادة التحقيق في هذه المسائل اللغوية، ودراستها بطريقة تختلف عما فعله اللغويون أنفسهم، لأن الأصوليين لم يكونوا مجرّد نَقَلةٍ لآراء اللغويين، بل إنهم عرفوا بعض هذه المسائل وزادوها تحقيقاً في المعنى والاستدلال والمناقشة، كتعريفهم للحقيقة، ومعاني افعل، وكلامهم عن نشأة اللغة وطرق إثباتها بالتواتر والآحاد والقياس، ونحو ذلك (٦٧).

٤- إبراز الخصائص العلمية لعلم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية، عن طريق دراسة المسائل المشتركة بينهما ثم تمييز وجه الفَرْق والشَّبه، لأن موضوع كل علم ومحموله هو الأصل في اختلاف العلوم أو اشتراكها واتحادها، ومما لا يخفى أن العلوم قد يُحمل بعضها على بعض وتتداخل مسائلها، ودراسة مثل هذه المسائل يساعد في تصوّر العلوم وتحديد معالمها، وإدراك الفرق بينها وبين متشابهها.

ثالثاً: متابعة النحويين للأصوليين في تدوين علم أصول النحو والتأليف فيه:

وهذا مما اتفق عليه النحويون وصرحوا به في مقدمات مؤلفاتهم، وتتابع عليه كثير منهم، فهذا ابن جنّي يقول في مقدمة كتابه الخصائص: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول

(٦٥) شرح مختصر الروضة (٤٧١/١).
(٦٦) انظر: نهاية السول (١٨٤/١) البحر المحيط (١٥/٢) التحبير شرح التحرير (٦٩٩/١) شرح الكوكب المنير (٢٨٦/١) نشر البنود (١١٠/١)
(٦٧) انظر: البرهان (١٣٠/١) الإبهاج (٧/١).

الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن فيه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تُعلق به عليه، وسنقول في معناه" (٦٨).

وقد تأثر ابن جني بعلم الكلام في التصنيف والتأليف، وهو أول من رأى وضع النحو على الأصول الفقهية والكلامية في تأليف مستقل (٦٩)، وتبعه على هذه الطريقة في التدوين والتأليف كبار النحويين، ومنهم: أبو البركات الأنباري في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) وذكر في مقدمته أنه سار على منهج الكتب المؤلفة في الخلاف الفقهي (٧٠)، وكذا السيوطي في كتابه: (الاقتراح في علم أصول النحو) وذكر فيه أنه رتبه على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم (٧١).

رابعاً: تسمية النحويين أصول النحو وأدلته بمثل أصول الفقه.

إن الناظر في واقع الكتب المؤلفة في علم النحو وأصوله ليرى شدة التشابه بينه وبين أصول الفقه، " فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول" (٧٢)، بل إن النحاة لم يستمدوا هذا البناء العام من الأصوليين إلا لصلاحية هذا العلم ومناسبته لعلم النحو، مع وعي تام بالفروق بين مباحث العلمين وطبيعة كل منهما (٧٣).

(٦٨) الخصائص (١/٣٤).
(٦٩) انظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح ص (٩٥).
(٧٠) انظر: الإنصاف (١/١١).
(٧١) انظر: الاقتراح ص (٢٦).
(٧٢) ذكره السيوطي في الاقتراح نقلاً عن ابن الأنباري ص (١٧).
(٧٣) انظر: التداخل والتمايز المعرفي ص (٧٢-٨٦).

وقد ترتب على هذا متابعة النحويين للأصوليين في وضع أصول هذا العلم ومصطلحاته، وطرق الاستدلال فيه(٧٤)، والمتأمل لهذه الأصول ليرى أن النحاة منذ أول الدهر قد ربطوا أصولهم بأصول الفقه، وحملوها عليها (٧٥).

وهذا الاشتراك بينهما بادٍ في كثير من الأدلة والأصول الاستدلالية كالإجماع والقياس والاستصحاب ونحو ذلك، سواء أنبأ هذا الاشتراك عن تطابق تامٍ في اللفظ أو المعنى، أو كان التطابق بينهما لفظاً لا معنى، وتكون العلاقة حينئذ بين الأصلين مشابهة لا مطابقة (٧٦)، ولأهمية هذا الأمر جعلت الكلام فيه تحت نوعين:

النوع الأول: الاشتراك في الأصول المتطابقة.

والمطابقة تعني التماثل في جميع الوجوه المؤثرة بين هذين الأصلين (٧٧)، مما ينتج عنه ثمرة واحدة في جزئيات كل علم لوحده، مع الأخذ بالاعتبار الطبيعة الخاصة لكل علم منهما.

ومن أمثلته ما يلي:

١- الاستصحاب، ويعرفه الأصوليون بأنه: "التمسك بدليل عقلي أو نقلي لم يظهر عنه ناقل مطلقاً "(٧٨).

وهو عند النحويين: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" (٧٩).

(٧٤) انظر: التأثر والتأثير بين أصول الفقه والنحو، د. محمد المشهداني ص (١٠).

(٧٥) انظر: مناهج التجديد في النحو والبلاغة والأدب، أمين الخولي ص (٢١).

(٧٦) المطابقة هي التماثل في جميع الوجوه المؤثرة، وأما المشابهة فهي التماثل في كثيرها، وأما إذا عُدم التماثل في كل الوجوه أو غالبها فهي مخالفة. انظر: المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول النحو د. المثنى الجرباء، ص (٣٧٢).

(٧٧) انظر: المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول النحو ص (٣٧٢).

(٧٨) شرح الكوكب المنير (٤/٤٠٤).

(٧٩) الإغراب في جدل الإعراب ص (٤٦).

والتعريفان متقاربان في المعنى العام، وهو استمرار العمل بالدليل الثابت حتى يثبت ما يُغيره، ولهذا فالعلاقة بين هذين الأصلين هي علاقة مطابقة. ومنه يتضح أن الاشتراك بين هذين العلمين في الأصل المذكور متطابق لفظاً ومعنى.

٢- الاستقراء ويعرفه الأصوليون بقولهم: "إثبات الحكم في كلي لثبوته في بعض جزئياته" (٨٠).
وهو عند النحويين: " تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي" (٨١).

والتعريفان متطابقان تطابقاً تاماً كما ترى (٨٢)، وإن كان العمل به متفاوتاً بين العِلمين ومتبايناً، فأكثره في النحو وأصوله؛ لأنه مبني على استقراء كلام العرب (٨٣)، وليس ذلك في أصول الفقه.

النوع الثاني: الاشتراك في الأصول المتشابهة.

والمشابهة تعني أن التماثل متحقق في أكثر الوجوه أو بعضها لا كلها، ويلحق بها علاقة أشد تأثيراً وأكثر وضوحاً، وهي علاقة المخالفة، وتعني أن التماثل معدوم في جميع الوجوه أو أغلبها مما ينبني عليه فرق واضح (٨٤).

ومن أمثلتهما ما يلي:

١- الإجماع، ويعرفه الأصوليون بأنه: " اتفاق مجتهدي العصر من هذه الأمة على أمر ديني" (٨٥).
وهو عند النحويين: " اتفاق أئمة العربية المعول على آرائهم والمرجوع إليها على أمر" (٨٦).

---

(٨٠) المحصول (٦/١٦١).
(٨١) داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح ص (٦٢٥).
(٨٢) انظر: المسائل المشتركة بين أصول النحو وأصول الفقه، ص (٣٠٦).
(٨٣) الأصول في النحو لابن السراج (١/٣٥).
(٨٤) انظر: المسائل المشتركة بين أصول النحو وأصول الفقه، ص (٣٧٢).
(٨٥) شرح مختصر الروضة (٣/٦).
(٨٦) داعي الفلاح ص (٣٣٤).

والأصلان بينهما تشابه واضح؛ لأن كلاً منهما لا بد فيه من وجود الاتفاق وعدم المخالف، إلا أنهما يختلفان في الاختصاص والاستمداد، فإجماع الأصوليين خاص بالأحكام الشرعية ومستنده النص والدليل، وأما إجماع النحويين فيختص بالأحكام اللغوية، ويعتمد في الغالب على استقراء كلام العرب (٨٧).

٢- القياس، ويعرفه الأصوليون بأنه: " حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما" (٨٨).

وأما عند النحويين فهو: " تقدير الفرع بحكم الأصل" (٨٩).

ويظهر أن كلا التعريفين يعتمد على معنى التقدير والمساواة، وينتج عنه ثمرة الإلحاق بين الفرع والأصل، مما يُشير إلى وجه الشبه بين هذين الأصلين، مع الاختلاف حتماً في مجال إعمالهما، كما هو ظاهر.

خامساً: استعارة النحويين معاني المصطلحات اللغوية من الأصوليين:

إن استفادة النحويين من الأصوليين في استلهام المعاني اللغوية لكثير من المصطلحات النحوية أمر واضح لائح، وأثره بيّن جلي، ولا يقال إن هذا التأثر إنما هو تأثر سطحي فقط (٩٠)، من جهة التسمية واستعارة المصطلحات، لأن النحويين بدأوا من حيث ما انتهى إليه الأصوليون من إحكام المعاني والحدود واستقرار المصطلحات والمسائل، وهذا فيه اختصار لجهد كبير ليس بالأمر الهين ولا بالسهل.

وقد عُلم في تاريخ العلوم أن استكمال التأليف في أي فن مع استقرار مباحثه ومصطلحاته لا يكون إلا بعد جهد كبير وعمل دؤوب من علماء هذا الفن، ولهذا فإن الأعمال الأُولى في أي فن ليست كالأعمال المتأخرة من

(٨٧) انظر: الأصول في النحو (٣٥/١).
(٨٨) روضة الناظر (٧٩٧/٣).
(٨٩) لمع الأدلة ص (١٠٧).
(٩٠) انظر: التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو ص (١٨).

جهة كمال المنهج واستقرار المصطلحات، ولذلك فَأْن يجد النحويون هذا المنهج العام بما فيه من معاني ومصطلحات لعلمِهم وفنهم، فهذا فيه اختصار جهد عظيم، كفاهم مؤنته وبذله الأصوليون (٩١).

ومن أمثلة هذه المصطلحات ما يلي:

١- النسخ عند الأصوليين: " رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه" (٩٢)، وهذا المعنى مخالف تماماً لمقصود النحويين في النسخ، إذ عرفوه بقولهم: " ما يرفع حكم المبتدأ والخبر" (٩٣)، وهذا يقتضي تغيير حكمهما القديم بحكم جديد بسبب دخول أحد النواسخ عليهما.

٢- الرخصة عند الأصوليين: " استباحة المحظور شرعاً مع قيام الحاظر" (٩٤)، وهو مخالف لما يريده النحويون منها، إذ عرفوها بقولهم: " ما جاز استعماله لضرورة الشعر " (٩٥)، ولا شك بأن المعنيين بينهما تباين كبير، والاشتراك في اللفظ ليس إلا.

سادساً: صياغة النحويين لقواعد النحو ومسائله بمثل صياغة الأصوليين.

فكتاب الخصائص مثلاً اشتمل على قواعد نحوية كثيرة تُشبه في مسماها قواعد أصول الفقه، ومن هذه القواعد مثلاً:

١- باب في تعارض السماع والقياس.

٢- باب في تخصيص العلل.

٣- باب في ذكر الفرق بين العلل الموجبة والعلة المجوزة.

٤- باب في تعارض العلل.

---

(٩١) انظر: التداخل والتمايز المعرفي ص (٨٩).

(٩٢) روضة الناظر (٢٨٣/١)

(٩٣) شرح قطر الندى لابن هشام ص (١٢٣).

(٩٤) شرح مختصر الروضة (٤٥٧/١).

(٩٥) الاقتراح ص (٥١).

٥- باب في اللغة المأخوذة قياساً.

وكذا السيوطي فإنه بعد أن بين الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة (الأمور بمقاصدها) قال: " تجري قاعدة الأمور بمقاصدها في علم العربية أيضاً " (٩٦).

ووضع بعض النحاة فصلاً خاصاً لشروط النحوي ضمن علم أصول النحو (٩٧)، مثل ما فعله الأصوليون في شروط المجتهد.

وهذا التشابه اللفظي في القواعد والمصطلحات لا يستغرب وقوعه ووجوده بين هذين العلمين، لأن معنى الأصلين وتعريفهما متشابهان أولاً منذ نشأة النحو وأصوله، ويكشف عن ذلك قول السيوطي: " أصول النحو هو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل " (٩٨)، وهو بهذا التعريف لا يبعد تماماً عن التعريف الأصولي.

(٩٦) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ص (٤٩).
(٩٧) انظر: الإغراب في جدل الإعراب (٤٢) الاقتراح ص (٤٣٣).
(٩٨) الاقتراح ص (٢١).

المطلب الثاني

التكامل المعرفي في الحدود والمعاني.

هذا الجانب من أكثر المظاهر وجوداً واستعمالاً، بل يستحيل أن تخلو مسائل أصول الفقه منه؛ لأن الأصولي لا بد له أن يَلج من المعنى اللغوي في تعريف مصطلحات العلم وتصوير قواعده ومسائله، بل لا يمكن له إدراك الفهم الصحيح استنباطاً واستدلالاً إلا بالاعتماد على اللغة العربية وفهم النص الشرعي عن طريقها.

ويمكن إبراز مظاهر هذا التكامل عن طريق النقاط التالية:

أولاً: الاعتماد على اللغة العربية في التعريف اللغوي للمصطلحات الأصولية:

ومن ذلك:

١- قول ابن قدامة: "التكليف في اللغة: إلزام ما فيه كلفة، أي: مشقة " (٩٩).

٢- قول الفتوحي: "الظاهر لغة: خلاف الباطن، وهو الواضح المنكشف " (١٠٠).

ثانياً: الرجوع إلى اللغة العربية لبيان المناسبة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي:

المعاني الاصطلاحية في أي علم لا بد أن تتدرج من المعنى اللغوي وتنطلق منه؛ لأنه كالمقدمة المهدة لأي تعريف اصطلاحي، وهذا مظهر مهم من مظاهر التكامل بين العلوم والفنون، وخاصة إذا كان بين عِلمين وأصلين كبيرين، العلائق بينهما متواشجة مترابطة؛ بل هي مُثمرة نافعة في استنباط المناسبة بين المعاني اللغوية والاصطلاحية، وهذا مما يساعد في تصور العلم وتقريب مباحثه ومعرفة تطوراته.

ومن أمثلة ما ذكره الأصوليون في بيان المناسبة والعلاقة ما يلي:

---

(٩٩) روضة الناظر (١/١٥٣).

(١٠٠) شرح الكوكب المنير (٣/٤٥٩).

١- قول السرخسي: " وأما تفسير العلة فهي المغيرة بحلولها حكم الحال، ومنه سمي المرض علة لأن بحلولها بالشخص يتغير حاله، ومنه يُسمى الجرح علة لأن بحلوله بالمجروح يتغير حكم الحال " (١٠١)، " وهذا أنسب التعاريف اللغوية للعلَّة؛ لتناسبه مع المعنى الاصطلاحي وهو: التغيير، فكما يتغير الجسم حالة حصول العلَّة، وهي المرض من القوة إلى الضعف، فكذلك إذا وجدت العِلَّة في المحل، فإنها تُغير حكمه مما كان عليه في الأول " (١٠٢).

٢- قول الزركشي: " فأما الصريح ففي اللغة: اسم لما هو ظاهر المراد عند السامع، بحيث يسبق إلى أفهام السامعين المراد منه، ومنه سُمي القصر صرحاً لظهوره وارتفاعه على سائر الأبنية " (١٠٣).

٣- قول ابن أمير حاج: " وهو أي التعارض لغة: التمانع، على سبيل التقابل تقول عرض لي كذا إذا استقبلك مايمنعك مما قصدته ومنه سمي السحاب عارضاً لأنه يمنع شعاع الشمس وحرارتها من الاتصال بالأرض، وفي الاصطلاح اقتضاء كل من دليلين عدم مقتضى الآخر، وفيه المعنى اللغوي كما هو ظاهر " (١٠٤).

ثالثاً: إعمال القواعد اللغوية في استنباط الأحكام وتحديد معانيها:

وهذا من أهم المظاهر التي تُبين ثمرة التكامل بين علوم اللغة وعلم أصول الفقه، بل إنه من أنفع الثمرات وأوسعها تطبيقاً، وما ذاك إلا لأن النصوص الشرعية لا يمكن حصر معانيها ودلالاتها، خاصة أن استثمار هذه المعاني والأحكام بناء على القواعد اللغوية مما يكثر فيه الخلاف الفقهي وتتنوع ثمراته، سواء داخل المذهب الواحد، أو على مستوى المذاهب كلها.

(١٠١) أصول السرخسي (٣٠١/٢).
(١٠٢) المهذب في علم أصول الفقه (٣٩٩/١).
(١٠٣) البحر المحيط (١٣٤/٣) وانظر: أصول السرخسي (١٨٧/١) كشف الأسرار (٦٥/١).
(١٠٤) التقرير والتحبير (٣/٣).

وهذا مدخل عميق يُنبئك عن شدة العلاقة بين علوم اللغة العربية وعلم المقاصد الشرعية، الذي هو من علوم أصول الفقه وأبوابه الكبرى، ولذلك يؤكد الأصوليون دوماً أن البحث في معاني الألفاظ ودلالتها عند العرب، وما سوف يترتب عليه من أحكام شرعية، لا بد أن يكون ملائماً لمقاصد الشارع، جارياً على سَننه، ولهذا صار الاجتهاد متوقف على وصفين: العلم بمقاصد الشريعة، والتمكن من الاستنباط الذي يتحصل بواسطة معارف خاصة، لأنها وسيلة إلى معرفة المقاصد، ومن أوجب هذه الوسائط: معرفة اللغة العربية [١٠٥].

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- أن الاسم المحلّى بالألف واللام التي ليست للعهد يدل على العموم، سواء كان مفرداً أو جمعاً أو اسم جنس عند جمهور الأصوليين [١٠٦]، وعلى ذلك جرى أئمة التفسير في تفسيرهم للقرآن[١٠٧]، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المَائِدَة : ٣٨]، فإنه يستغرق جميع السرَّاق [١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ۝٨ ﴾ [القَلَم : ٨] أي كل واحد منهم[١٠٩].

٢- التخصيص ببدل البعض من الكل، في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " إذا كانت أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين مردة الجن وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب وينادي مناد يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر وله عتقاء من

(١٠٥) انظر: الموافقات (٥٢٦/٤).
(١٠٦) انظر: أصول السرخسي (١٥١/١) الكاشف (٣٣٨/٤) شرح تنقيح الفصول ص (١٧٩) شرح الكوكب المنير (١٣٠/٣).
(١٠٧) انظر: شرح الكوكب المنير (١٣١/٣).
(١٠٨) انظر: العدة (٥١٩/٢) التمهيد (٦/٢) كشف الأسرار (١٩٧/١).
(١٠٩) انظر: التحبير (٢٣٦١/٥) شرح الكوكب المنير (١٣١/٣).

النار وذلك كل ليلة " [١١٠]، وقد ذكر ابن حجر أن (مردة الجن) في هذا الحديث بدل بعض من كل (الشياطين) وعليه يحمل إطلاق تصفيد الشياطين في الأحاديث الأخرى [١١١].

٣- المنع من استثناء ما زاد على النصف، وفيه يقول ابن قدامة: " ومن أقر بشيء، واستثنى منه الكثير، وهو أكثر من النصف، أُخذ بالكل، وكان استثناؤه باطلا، لا يختلف المذهب أنه لا يجوز استثناء ما زاد على النصف، ويحكى ذلك عن ابن درستويه النحوي " [١١٢].

(١١٠) رواه الترمذي كتاب الصوم، باب: ما جاء في فضل شهر رمضان (٥٧/٣) وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام باب: ما جاء في شهر رمضان (٥٥٩/٢) وقد ذكر الترمذي عن البخاري رأيه في هذه الرواية: " غلط أبو بكر بن عياش في هذا الحديث " انظر: ترتيب علل الترمذي ص (١١١) والحديث صححه الألباني في مشكاة المصابيح (٦١١/١).

(١١١) انظر: الفتاوى الفقهية الكبرى (١٣،٢٣/٤) مرقاة المفاتيح (١٣٦٤/٤).

(١١٢) المغني (١٥/٦).

المطلب الثالث

التكامل المعرفي في الاستدلال والاحتجاج.

يُكثر الأصوليون من الاستدلال بأدلة اللغة وأصولها على إثبات القواعد الأصولية، وخاصة في القواعد ذات المدرك اللغوي، لأن من المحال أن تخلوَ هذه القواعد من استدلال بأدلة اللغة أو ترجيح بها وتحاكم إليها.

وهذا مظهر مهم من مظاهر التكامل المعرفي بين هذين العلمين، وهو لا ينحصر في جانب واحد، بل كلٌ من العلمين يستند على الآخر ويحتج به على تفاوت بينهما، فكما أن لِلغة العربية مكانة بارزة في استدلال الأصوليين بها واعتمادهم عليها، فكذا القواعد الأصولية في علوم اللغة العربية، لا تنفك عنها استمداداً واستدلالاً وترجيحاً، ولأهمية ذلك جعلت الكلام فيه مفرعاً على جانبين:

الجانب الأول: استدلال الأصوليين باللغة العربية.

وقد برز استدلالهم بها من خلال عدة أدلة لغوية، من أهمها ما يلي:

أولاً: إجماع أهل اللغة:

ومن أمثلته:

١- قول ابن قدامة في إثبات صيغ العموم: «إجماع الصحابة فإنهم مع أهل اللغة بأجمعهم أجـــروا ألفاظ الكتاب والسنة على العموم، إلا ما دل على تخصيصه دليل»(١١٣).

٢- قول العلائي في عموم لفظة (مَن) الشرطية: «الذي أطبق عليه أهل اللغـــة أن (مَن) تشمل المذكر والمؤنث" (١١٤).

ثانياً: إجماع أئمة اللغة:

---

(١١٣) روضة الناظر (٦٧٢/٢).

(١١٤) تلقيح الفهوم (٣٣٠).

ومن أمثلته:

١- قول التفتازاني في عدم عموم الخطاب الموجه للرسول صلى الله عليه وسلم والمصدر بوصف يخصه: «الدليل على المقدمتين الاستقراء وإجماع أئمة اللغة»(١١٥).

٢- قول ابن السبكي: "إجماع أئمة العربية على أن الاستثناء إخراج ما لولاه لدخل تحت اللفظ» (١١٦).

ثالثاً: الاستدلال بأقوال أئمة اللغة:

ومن أمثلته:

١- قول الرازي في (إنما) ودلالتها على الحصر: «أن الشيخ أبا علي الفارسي حكى ذلك في كتاب الشيرازيات عن النحاة، وصوبهم فيه وقولهم حجة»(١١٧).

٢- قول ابن السبكي في حكم الاستثناء من العدد: «واعلم أن الكلام في الاستثناء من العدد مبني على صحته، وللنحاة فيه مذاهب، أحدها: أنه لا يجوز وصححه ابن عصفور، الثاني: وهو المشهور الجواز»(١١٨).

رابعاً: الاستدلال بالاستقراء:

ومن أمثلته:

---

(١١٥) حاشية التفتازاني على شرح العضد (١٢٢/٢).

(١١٦) الإبهاج (١١٢/٢).

(١١٧) المحصول (٣٨١/١) وقد روى ابن فارس عن الفراء قوله: " إذا قلت (إنما قمت) فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام " وعلق ابن فارس على ذلك بقوله: " والذي قاله الفراء صحيح، وحجته قوله صلى الله عليه وسلم: إنما الولاء لمن أعتق ". انظر: الصاحبي (١٣٧).

(١١٨) الإبهاج (١٥٨/٢).

١- قول السبكي : «واستدل الأصحاب على ذلك بالاستقراء، فإننا تتبعنا مواقع استعمال المشتقات فلم نجد موقعًا اشتق له اسم الفاعل والفعل المشتق منه قائم بغيره، فدل على أن ذلك خارج عن كلام العرب فيكون ممنوعًا»(١١٩).

٢- قول الهندي في صيغ العموم: " وأما اتفاق أهل اللغة على ذلك فظاهر أيضًا، من استقراء كلامهم من الأمثال والأشعار، فكيف لا؟ وأنا نعلم بالضرورة من حالهم أنهم إذا أرادوا التعبير عن العموم فزعوا إلى لفظ الكل والجميع "(١٢٠).

خامساً: الاستدلال بما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى الذهن:

ومن أمثلته:

١- قول الهندي في أن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار: «أن المتبادر إلى الفهم من قول القائل: (صام فلان) أو: (صلى) المرة الواحدة، فوجب أن يكون حقيقة فيها، إذ التبادر دليل الحقيقة»(١٢١).

٢- قول ابن برهان في أقل الجمع: «وقد بينا أن الذي يبتدر إلى الفهم من قوله: (رأيت رجالًا) أنه رأى ثلاثة فما زاد»(١٢٢).

سادساً: الاستدلال العقلي اللغوي (١٢٣)، ومن أهم أنواعه:

---

(١١٩) المرجع السابق (٢٣٤/١)

(١٢٠) نهاية الوصول (١٢٨٧/٤).

(١٢١) المرجع السابق (٩٣٤/٣).

(١٢٢) الوصول (٢٩٧/١).

(١٢٣) نَقَل كثير من الأصوليين الاتفاق على أن اللغات لا تثبت بالعقل؛ لأنها موضوعة فلا مدخل للعقل في إدراكها، لكنهم في الواقع العملي يستدلون على إثبات القواعد الأصولية اللغوية بالاستحالة العقلية وبالاستقباح وعدم الاستحسان، ويحتجون أيضاً بالقياس اللغوي وبه يعترضون، فكيف يستقيم تأصيلهم مع استعمالهم وهما متعارضان؟

وهذه من المشكلات البحثية التي أراها جديرة برسالة علمية؛ لأن الجواب عنها يحتاج إلى جمع لهذه الاستدلالات العقلية ودراسة لكيفية استدلال الأصوليين بها، وتأمل أسبابها، وموانعها.

١- الاستدلال بالقياس اللغوي، والقياس عند النحاة: هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب [١٢٤]، وكثيراً ما يستدل الأصوليون على إثبات القواعد الأصولية بالقياس اللغوي، ومن أمثلته: قول الطوفي في عدم اشتراط النقل عن العرب في صور المجاز: «كالاشتقاق والقياس الشرعي واللغوي، هذه نظائر كالأصول، يقاس عليها جواز التجوز بدون السماع من العرب»[١٢٥].

٢- الاستدلال باستحالة وقوع الشيء أو عدم وقوعه لضرورته وشدة الحاجة إليه، ومن أمثلته: قول الآمدي في استحالة خلو العموم من صيغة تدل عليه: "أن العموم من الأمور الظاهرة الجلية، والحاجة مشتدة إلى معرفته في التخاطب، وذلك مما تحيل العادة مع توالي الأعصار على أهل اللغة إهماله وعدم تواضعهم على لفظ يدل عليه" [١٢٦].

وغني عن البيان القول إن استدلال الأصوليين بعلوم اللغة ليس مقصوراً على هذه الأدلة فحسب، بل تعداه لغيره من علوم اللغة وكالاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً، وليس أدل على ذلك من وجود الشواهد الشعرية الكثيرة التي يستدل بها الأصوليون على إثبات القواعد الأصولية، على اختلاف بينهم في توظيفه ما بين مقلٍ ومكثر.

بيد أنه من الملاحظ أن الاستدلال بعلوم اللغة ليس على نسق واحد، بل يتفاوت قوةً واستقلالاً، فقد يكون استدلالاً قاطعاً في الحجة والبرهان كالاستدلال بإجماع أهل اللغة أو إجماع علمائها، فإن هذا وأمثاله مما يصح استقلال المسائل به وتفرّدها؛ لقوة حجته وعلو مرتبته.

انظر: روضة الناظر (٦٧١/٢) شرح تنقيح الفصول (١٢٨) شرح مختصر الروضة (٤٨٢/٢) نهاية السول (٤١٣/١) استدلال الأصوليين باللغة العربية (٧١).

(١٢٤) الاقتراح ص (١٧٦).

(١٢٥) شرح مختصر الروضة (٥٢٨/١).

(١٢٦) الإحكام (٢٥٠/٢).

وهذا بخلاف الاستدلال الذي لا يقوم بمفرده، بل لا يصلح أن يكون دليلاً لوحده في إثبات القواعد الأصولية، ما لم ينضم إليه غيره من الأدلة الأخرى [١٢٧]، كالاستدلال بما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى الذهن، أو الاستدلال بالقياس اللغوي ونحوه من الاستدلالات العقلية.

الجانب الثاني: استدلال اللغويين بأصول الفقه:

من أبرز مظاهره ما يلي:

أولاً: الترجيح بأقوال الأصوليين في المسائل الخلافية عند النحويين والبلاغيين:

من أمثلته:

١- قول أبي حيان الأندلسي: " وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي (وهذا - يعني قول من استدل بالآية على جواز أن يُستثنى النصف - مردود؛ لأن النصف لا يقال فيه أبدًا قليل، فوجب ألا يُجعل من قليل، بل يكون مفعولًا بفعل مضمر، يدل عليه ما قبله، كأنه قال: قم نصفه إن شئت، فلا يكون النصف على هذا مستثنى)، وما قاله فيه نظر؛ وذلك أنه يكون قد أمره أولًا بقيام الليل إلا قليلًا، فيكون أمرًا بقيام أكثر الليل، وتقدير قم نصفه أو انقص منه قليلًا أو زد عليه أمرٌ بقيام نصف الليل أو أقل منه أو أزيد؛ وهو مخالف للأمر الأول، فيلزم أن يكون ناسخًا له، وليس كذلك؛ لأنه متصل به، وشرط الناسخ أن يكون الخطاب الثاني متراخيًا عن الأول، كما ثبت في أصول الفقه " [١٢٨].

٢- قول أبي القاسم السهيلي: " ولا تكون (لا) عاطفة إلا بعد إيجاب، وشرط آخر، وهو: أن يكون الكلام قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك: جاءني رجل لا امرأة، ورجل عالم لا جاهل، ولو قلت: مررت برجل لا زيد، لم يجز، وكذلك: مررت برجل لا عاقل، لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي، فإن أردت ذلك المعنى جئت

(١٢٧) انظر: استدلال الأصوليين باللغة العربية ص (٢١٥).
(١٢٨) التذييل والتكميل (٢٥٩/٨).

بلفظ (غير) فتقول: مررت برجل غير زيد ... وأما إذا كانا اسمين مُـــعَـرفين نحو: مررت بزيد لا عمرو، فجائز هنا دخول (غير) لجمود الاسم العلم، وأنه ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين "(١٢٩).

وهذا القول قد تعقبه بعض النحاة واعترضوا عليه؛ لأن مفهوم اللقب لا يحتج به عند جمهور الأصوليين، قال الأزهري نقلاً عنهم: " ما ذكره السهيلي مبني على صحة مفهوم اللقب، وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح " (١٣٠).

١- قول البهاء السبكي في ضمير الفصل وأنه يفيد التأكيد خلافاً لابن الحاجب: " وأما قوله: إنه ليس تأكيداً، ففيه نظر، ولا يسلم أن التأكيد منحصر فيما ذكره؛ لأن التأكيد الذى ذكره هو التوكيد الذى تكلم عليه النحاة فى باب التابع؛ ولكنه تأكيد باصطلاح الأصوليين وأهل المعاني " (١٣١).

٢- قول العلوي: " اعلم أن الذى عليه علماء الأدب من أهل اللغة وعلم الإعراب، وهو الذى عول عليه جماهير الأصوليين أن دلالة الألفاظ على معانيها، إنما هو من جهة المواضعة، وخالف في ذلك طوائف " (١٣٢).

ثانياً: الاستدلال بالقواعد الأصولية والتفريع عليها في علم النحو:

من أبرز هذه القواعد الأصولية ما يلي:

(١٢٩) نتائج الفكر ص (٢٠٣).
(١٣٠) شرح التصريح على التوضيح (١٧٨/٢).
(١٣١) عروس الأفراح (٢٢٨/١) وانظر أمثلة أخرى: (٢٥٤/١) (٣٦٠/١) (٦٠٧/١).
(١٣٢) الطراز (٨٠/٢).

١- قاعدة: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال [١٣٣]، قال أبو حيان: " ولم يثبت من اللسان أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه ولا أكثر؛ لأن ما استدلوا به محتمل، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال" [١٣٤].

٢- قاعدة: الشاذ لا يُقاس عليه [١٣٥]، قال ابن مالك: " فلو كان الفعل ثلاثي الأصول وليس مجردا من الزيادة كآدمَ، لم يُبن منه فعال إلا بسماع كدَراكِ بمعنى أدْرِك، فهذا شاذ لا يقاس عليه " [١٣٦].

٣- قاعدة: تأخير البيان إلى وقت الحاجة [١٣٧]، قال الأزهري في جواز تقديم المفعول على الفاعل: " فإن الإجمال من مقاصد العقلاء فإن لهم غرضًا في الإجمال، كما أن لهم غرضًا في البيان، وبأنه يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر، إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة " [١٣٨].

٤- قاعدة: التأسيس أولى من التأكيد [١٣٩]، قال ناظر الجيش نقلاً عن أبي حيان في قول النحاة (ضربت القوم حتى زيداً ضربته): " فالأجود أن ينتصب «زيدا» بمقتضى العطف، ويجعل «ضربته» توكيداً، يعني في قولك: ضربت القوم حتى زيدا ضربته؛ لأن التأسيس أولى من التأكيد " [١٤٠].

ثالثاً: الجمع بين أقوال الأصوليين والنحويين في المسائل التي تتعارض فيها أقوالهم.

---

(١٣٣) انظر: الفروق (١٠٠/٢) رفع النقاب (١٣٤/٦)

(١٣٤) التذييل والتكميل (٢٦٠/٨) وانظر منه: (١٦٦/١) (١٤٥/٣).

(١٣٥) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (١٢٧/٢) القواعد للحصني (٢٣٢/٣).

(١٣٦) شرح التسهيل (٤٢٠/٣).

(١٣٧) انظر: العدة (٧٢٥/٣) روضة الناظر (٥٣٤/١) الإحكام للآمدي (٣٢/٣).

(١٣٨) شرح التصريح على التوضيح (٤١٣/١).

(١٣٩) انظر: شرح مختصر الروضة (٣٧٥/٢) البحر المحيط (١٩٣/١).

(١٤٠) تمهيد القواعد (١٦٨٥/٤).

وهذا مظهر مهم من مظاهر الاستدلال بأصول الفقه عند اللغويين، لأن الأصوليين هم نحاة وزيادة [١٤١]، بل إن أهم صفة للأصولي المجتهد هي الاستقلال باللغة العربية، لأن الشريعة متلقاها ومستقاها الكتاب والسنن، وكلها بأفصح اللغات وأشرف العبارات ولا بد من الارتواء من العربية، فهي الذريعة إلى مدارك الشريعة [١٤٢].

وإذا كان هذا حال المجتهد ومقامه في اللغة العربية، فإنه لا بد من الاحتجاج بقوله والاعتبار برأيه في مسائل النحو واللغة، ومن ذلك: الجمع بين قوله وقول النحوي في المسائل التي تتعارض فيها أقوالهم معاً، والجمع طريقة الأكثرين [١٤٣]، خلافاً لمن رأى أن قول أئمة اللغة كالخليل والكسائي يُرجح على قول أبي حنيفة والشافعي [١٤٤]، وهذا فيه نظر لأمرين:

الأول: أن المجتهد يجب عليه تحصيل علوم اللغة العربية، والمعرفة بلسان العرب وعادتهم، فإن كان المقدار الواجب في ذلك هو جملة علوم اللسان العربي، من علم النحو والصرف والبيان والمعاني، حتى يبلغ درجة الاجتهاد في كلام العرب [١٤٥]، فهو إذاً في اللغة كأهلها، وهذا مما يقال خاصة في أئمة الاجتهاد كأبي حنيفة والشافعي، ونحوهم.

الثاني: أن المجتهد الذي حاز علماً في علوم اللغة وفي غيرها من العلوم الشرعية مما يشترطه الأصوليون لبلوغ درجة الاجتهاد، أسدُّ نظراً وأقوى حجة ممن اقتصر علمه وفنه على تحصيل العربية لوحدها، هذا إلى جودة البديهة والفطنة وطول التأمل والنظر في نصوص الشارع، وغير ذلك من الصفات المؤثرة في إدراك المعارف والعلوم التي

(١٤١) سلم الوصول للمطيعي (٢/٤٤٠).
(١٤٢) انظر: غياث الأمم في التياث الظُلم ص (٤٠٠) الموافقات (٥/٥٣).
(١٤٣) انظر: البرهان (١/٢٣٠) العقد المنظوم (٢/١٦٠) تلقيح الفهوم (٣٢٨)
(١٤٤) انظر: القواعد لابن الوزير اليماني ص (٢٥٧).
(١٤٥) انظر: الرسالة ص (٥٣) الموافقات (٤/١١٥-١١٨).

يكتسبها المجتهد، ومَنْ نظره الدائم في الآيات والأحاديث وتصرفات الصحابة والعلماء في فتاويهم وأقضيتهم، وهذا مما لا يتهيأ للنحوي الصرف [١٤٦].

(١٤٦) انظر: التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء ص (٣٢٢).

الخاتمة

أحمد الله في البدء والختام، وأشكره على الكمال والتمام، وأسأله سبحانه أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه ومن طالعه، وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها، وأهم التوصيات.

أولاً: أبرز النتائج:

١- المقصود بالتكامل المعرفي: خدمة العلوم بعضها لبعض على وجه يحصل منه الكمال والتمام في بناء العلوم فروعاً وأصولاً.

٢- من أهم أسباب التكامل بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية، المصدرية في الاستمداد، والاستدلال، والبناء، والاعتياد عليها في التأليف.

٣- من أبرز مظاهر التكامل بين هذين العلمين في المنهج والأصول العامة، اشتراط الأصوليين العلم بلغة العرب، ووجود المباحث اللغوية في كتب أصول الفقه وتنوعها، إضافة إلى متابعة النحويين للأصوليين في تدوين أصول النحو والتأليف فيه.

٤- من مظاهر التكامل المعرفي بين هذين العلمين في جانب الحدود والمعاني، الاعتماد على اللغة العربية في التعريف اللغوي للمصطلحات الأصولية، وفي فهم النصوص الشرعية وتحديد معناها.

٥- من أهم جوانب التكامل المعرفي بين هذين العلمين، التكامل بينهما في الاستدلال والاحتجاج، ويتفرع تحت ذلك قواعد لغوية عديدة استدل بها الأصوليون لإثبات القواعد الأصولية، ومن أهمها: الاستدلال بإجماع أئمة اللغة، وبقاعدة التبادر إلى الفهم دليل الحقيقة، وبالعرف اللغوي.

٦- استدل النحويون بقواعد أصولية واحتجوا بها في تقرير قواعدهم النحوية، ومن ذلك: قاعدة تأخير البيان إلى وقت الحاجة، وقاعدة التأسيس أولى من التأكيد، ونحوها.

٧- للتكامل المعرفي نوعان، التكامل المعرفي الشكلي، والتكامل المعرفي الحقيقي، ولكل نوع صور وشواهد شتى.

٨- من أهم الأسئلة الواردة على التكامل الحقيقي هو: هل تأثرت القواعد النحوية بالقواعد الأصولية من حيث الاستدلال بها وتقرير القواعد عليها؟ وقد تبين في البحث وقوع هذا التأثر فعلاً، ويشهد له الواقع العملي في مؤلفات النحو وكتب اللغة.

ثانياً: أهم التوصيات:

١- البحث في التطور الدلالي للمصطلح الأصولي، والنظر في عوامله وأسباب عدم استقراره، بدراسة استقرائية تحليلية، ومن آكد أسبابه: تأثير اللغة وكثرة دوران المصطلح في مباحث مختلفة (١٤٧).

٢- دراسة استدلال الأصوليين بقاعدة: التبادر إلى الفهم دليل الحقيقة، دراسة تأصيلية تطبيقية، تتناول حقيقة القاعدة وحجيتها، وذكر أنواعها، وما يرد عليها من قوادح واعتراضات، مع بيان أثرها التطبيقي على المسائل الأصولية واستقرائه في جميع مواضعه، ثم الحكم عليه صحة أو ضعفاً (١٤٨).

٣- الدراسة المفردة لكل مظهر من مظاهر التكامل بين هذين العلمين في جانب الاستدلال والاحتجاج، وتكثيف الدراسة بالتطبيق والتحليل، لأن الموضوع لا يزال بحاجة إلى مزيد بحث وتأمل.

٤- دراسة التكامل المعرفي بين هذين العلمين دراسة تاريخية في عهد الصحابة، وفي مرحلة التدوين، وحتى مرحلة الاستقرار والاتساع، ثم تتبع التطور الحاصل على هذا التكامل في كلا الجانبين، وأثر الدراسات المعاصرة عليه.

---

(١٤٧) انظر: التطور اللغوي رمضان عبد التواب ص (١٩٢) ضوابط فهم المصطلح الأصولي د. قطب الريسوني ص (١٥٣،٩٤).

(١٤٨) انظر: استدلال الأصوليين باللغة العربية ص (٢١٢).

المراجع

١- الإبهاج في شرح المنهاج. المؤلف: أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ) وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (ت٧٧١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (الطبعة بدون رقم، ١٤١٦هـ).

٢- التأثر والتأثير بين أصول الفقه والنحو، المؤلف: د. محمد بن إسماعيل المشهداني، منشور في مجلة آداب الرافدين، الموصل، ٢٠١١.

٣- أثر أصول الفقه في منهجية البحث العلمي. د. عياض بن نامي السلمي، مطبوع ومنشور.

٤- إحياء علوم الدين. أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

٥- إجابة السائل شرح بغية الآمل. المؤلف: أبو إبراهيم عز الدين محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ) المحقق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت (الطبعة الأولى ١٩٨٦م).

٦- الإحكام في أصول الأحكام: المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ) المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت (الطبعة بدون رقم: سنة النشر بدون تاريخ).

٧- الإحكام في أصول الأحكام: المؤلف: علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ) تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: دار الصميعي، الرياض (الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ).

٨- داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح، المؤلف: محمد بن علي بن علان الصديقي المكي، تحقيق: أويس ياسين ويسي، رسالة ماجستير من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة البعث، حمص، سوريا.

٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب. المؤلف: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة (الطبعة الأولى١٤١٨هـ).

١٠- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للشوكاني: تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي

الأثري، دار الفضيلة، الرياض ط١، ١٤٢١هـ، ورجعت إلى طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

١١- استدلال الأصوليين باللغة العربية دراسة تأصيلية تطبيقية. المؤلف: د. ماجد بن عبد الله بن ناصر الجوير، الناشر: دار كنوز اشبيليا- الرياض (الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ).

١٢- الاستغناء في أحكام الاستثناء. المؤلف: شهاب الدين بن أحمد القرافي (ت٦٨٤هـ) المحقق: د. طه محسن، الناشر: مطبعة الإرشاد- بغداد (الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ).

١٣- الأشباه والنظائر في النحو. المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١) المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: مؤسسة الرسالة (الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ).

١٤- الأشباه والنظائر. المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (الطبعة الأولى ١٤١١هـ).

١٥- أصول السرخسي: المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت٤٨٣) تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت (الطبعة الأولى ١٤١٤هـ).

١٦- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، المؤلف: د. محمد سالم صالح، الناشر: دار السلام، القاهرة.

١٧- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان — بيروت.

١٨- الاعتراضات الواردة على دلالات الألفاظ والجواب عنها. المؤلف: د. ريم بن مسفر الشردان، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٤١هـ.

١٩- الإغراب في جدل الإعراب، المؤلف: عبد الرحمن كمال الدين ابن الأنباري، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر.

٢٠- الاقتراح في أصول النحو وجدله. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) المحقق:

د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق (الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ).

٢١- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. المؤلف: أحمد بن علي بن عبد الكافي بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ) المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت (الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ).

٢٢- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. المؤلف: يحيى بن حمزة بن العلويّ (ت٧٤٥هـ) الناشر: المكتبة العصرية – بيروت.

٢٣- نتائج الفكر في النَّحو. المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ

٢٤- غياث الأمم في التياث الظلم. المؤلف: عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبو المعالي، (ت٤٧٨هـ) المحقق: عبد العظيم الديب. الناشر: مكتبة إمام الحرمين، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.

٢٥- كتاب القواعد. محمد بن إبراهيم الوزير، المحقق: وليد عبد الرحمن الربيعي، الناشر: دار النوادر اللبنانية.

٢٦- البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع. المؤلف: الحسن بن مسعود اليوسي المغربي، المحقق: حميد حماني اليُوسي، الناشر: دار الرشاد الحديثة، المغرب.

٢٧- الحيوان. المؤلف: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل، لبنان، بيروت.

٢٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المؤلف: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية (الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ).

٢٩- أصول النحو في الخصائص. المؤلف: محمد إبراهيم صادق خليفة، دار الأنبار للنشر ١٩٨٢م.

٣٠- التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين. دراسة تأصيلية، المؤلف: د. أحمد فتحي البشير ، الناشر: درة الغواص، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ.

٣١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المؤلف: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية- بيروت، بدون طبعة، سنة النشر: بدون تاريخ.

٣٢- إيضاح المحصول من برهان الأصول. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت٥٣٦هـ) المحقق: د. عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي (الطبعة الأولى، سنة النشر: بدون تاريخ).

٣٣- الإيضاح في شرح المفصل. المؤلف: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) المحقق: د. موسى بناي العليلي، الناشر: وزارة الأوقاف العراقية (الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ).

٣٤- الإيضاح في علوم البلاغة. المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني (ت٧٣٩هـ) المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل- بيروت.

٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه: للزركشي، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٤١٣هـ.

٣٦- البرهان في أصول الفقه: المؤلف: إمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ) تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، الناشر: الوفاء- مصر (الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ).

٣٧- بغية الإيضاح شرح تلخيص المفتاح للقزويني. المؤلف: د. عبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب- مصر.

٣٨- بناء الأصول على الأصول في مسائل دلالات الألفاظ. المؤلف: د. هاجر بنت محمد المحسن، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة قسم أصول الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٤٥هـ).

٣٩- التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه. المؤلف: علي بن إسماعيل الأبياري (ت٦١٦هـ)

المحقق: د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، الناشر: دار الضياء- الكويت (الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ).

٤٠- التحرير شرح التحبير في أصول الفقه: المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت٨٨٥هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض (الطبعة الأولى ١٤٢١هـ).

٤١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم- دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، (الطبعة الأولى، سنة النشر: بدون تاريخ).

٤٢- التعريفات: المؤلف: علي بن محمد الشريف الجُرْجَاني (ت٨١٦هـ)، ضبطه وفهرسه: محمد عبد الحكيم القاضي، الناشر: دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، (الطبعة الأولى ١٤١١هـ).

٤٣- التقرير والتحبير. المؤلف: شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج (ت٨٧٩هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، (الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ).

٤٤- التكامل المعرفي بين اللغة العربية وأصول الفقه، دراسة تحليلية نقدية. المؤلفان: زيدي فاروق محمد رياض، بوغفور لخضر، الناشر: مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة بن يوسف الجزائر، ٢٠٢٢م.

٤٥- التلخيص في علوم البلاغة. المؤلف: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (٧٣٩هـ) المحقق: عبد الرحمن البرقوقي، الناشر: دار الفكر العربي- بيروت (الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ).

٤٦- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم. المؤلف: الحافظ بن خليل بن كليكدي العلائي (ت٧٦١هـ) المحقق: علي معوض وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الأرقم- بيروت (الطبعة الأولى ١٤١٨هـ).

٤٧- التمهيد في أصول الفقه: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني (ت٥١٠هـ) تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة د. محمد بن علي بن إبراهيم، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، (الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ).

٤٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام- القاهرة (الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ).

٤٩- شرح تسهيل الفوائد. المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر (الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ).

٥٠- شرح حدود الأُبّدي في علم النحو، المؤلف: علي بن أحمد الرسموكي، تحقيق: د. البشير التهالي، مكتبة القراءة للجميع، (الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ).

٥١- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب. المؤلف: محمد بن عبد الملك الشنتريني (ت٥٤٩هـ) تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، الناشر: دار المدني، جدة، الطبعة الأولى.

٥٢- حاشية التفتازاني على شرح العضد. المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٣هـ) المحقق: محمد حسن محمد إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت (الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ).

٥٣- الخصائص. المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب (الطبعة الرابعة).

٥٤- الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة.

٥٥- الرسالة. المؤلف: الإمام أحمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي- مصر (الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ).

٥٦- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ) المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: عالم الكتب- بيروت (الطبعة الأولى ١٤١٩هـ).

٥٧- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه: المؤلف: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠) تحقيق: د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، (الطبعة العاشرة ١٤٣٢هـ).

٥٨- سلاسل الذهب. المؤلف: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ) المحقق: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة وهبة- مصر (الطبعة الأولى ١٤١١هـ).

٥٩- سلم الوصول لشرح نهاية السول. (مطبوع مع نهاية السول شرح منهاج الأصول للإسنوي) المؤلف: محمد بخيت المطيعي (ت١٣٥٤هـ) الناشر: عالم الكتب.

٦٠- سنن الترمذي: المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.

٦١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المؤلف: عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث- القاهرة (الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ).

٦٢- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو). المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت (الطبعة الأولى ١٤٢١هـ).

٦٣- شرح الكوكب المنير: المؤلف: تقي الدين محمد بن النجار الفتوحي (٩٧٢هـ) تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض (الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ).

٦٤- شرح المفصل للزمخشري. المؤلف: أبو البقاء يعيش بن علي الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ) قدم له: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ).

٦٥- شرح تسهيل الفوائد. المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر (الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ).

٦٦- شرح تنقيح الفصول. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ) المحقق: طه

عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة (الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ).

٦٧- شرح قطر الندى وبل الصدى. المؤلف: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة القاهرة (الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ).

٦٨- شرح مختصر الروضة: المؤلف: نجم الدين سليمان الطوفي (٧١٦هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (الطبعة الثانية ١٤١٩هـ).

٦٩- الصاحبي في فقه اللغة العربية. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ) الناشر: محمد علي بيضون (الطبعة الأولى ١٤١٨هـ).

٧٠- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: المؤلف: أبو نصر إسماعيل الجوهري (ت٣٩٣هـ) المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، (الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ).

٧١- العدة في أصول الفقه: المؤلف: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (ت٤٥٨هـ) تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، الناشر: بدون (الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ).

٧٢- العقد المنظوم في الخصوص والعموم. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ) تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، الناشر: دار الكتبي- مصر (الطبعة الأولى١٤٢٠هـ).

٧٣- علاقة علم أصول الفقه بعلوم اللغة العربية. المؤلف: د. جميل بن عبد المحسن الخلف، الناشر: دار التحبير (الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ).

٧٤- فتح القدير. المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب- دمشق، بيروت (الطبعة الأولى ١٤١٤هـ).

٧٥- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت. المؤلف: عبد العلي محمد نظام الدين الأنصاري (ت١٢٢٥هـ) الناشر: دار العلوم الحديثة- بيروت.

٧٦- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، المؤلف: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د. محمود يوسف فجال، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية. دبي، (الطبعة الأولى ١٤٢١هـ).

٧٧- الفوائد السنية في شرح الألفية. المؤلف: الحافظ شمس الدين بن محمد بن عبد الدائم البرماوي، المحقق: عبد الله رمضان موسى، الناشر: مكتبة التوعية- الجيزة مصر (الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ).

٧٨- الكاشف عن المحصول. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني (ت٦٥٣هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت (الطبعة الأولى ١٤١٩هـ).

٧٩- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: المؤلف: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت (الطبعة الأولى ١٤١٨هـ).

٨٠- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبي الفضل ابن منظور (ت٧١١) دار صادر، بيروت، (الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ).

٨١- مجمل اللغة لابن فارس. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت (الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ).

٨٢- مجموع الفتاوى: المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِيَّة، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة. ١٤١٦هـ.

٨٣- المحصول في علم الأصول: المؤلف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المحقق: د. طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة (الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ).

٨٤- المحصول لابن العربي. المؤلف: القاضي أبو بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ) المحقق: حسين علي اليدري، سعيد فودة، الناشر: دار البيارق- عمان (الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ).

٨٥- رسائل ابن حزم. المحقق: إحسان عباس، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٨٦- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول النحو. المؤلف: المثنى بن عبد العزيز الجرباء، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض (الطبعة الأولى ١٤٤١هـ).

٨٧- المستصفى من علم الأصول: المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق: د. محمد الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة- دمشق (الطبعة الأولى ١٤٣١هـ).

٨٨- المعتمد في أصول الفقه. المؤلف: أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت٤٣٦هـ) المحقق: محمد حميد الله، الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية- دمشق (الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ).

٨٩- معجم مقاييس اللغة: المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٩٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك د. محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر- دمشق (الطبعة السادسة، ١٩٨٥م).

٩١- مفتاح العلوم. المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ) المحقق: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ).

٩٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، المؤلف: طاش كبري زاده، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ).

٩٣- مناهج التجديد في النحو والبلاغة والأدب، المؤلف: أمين الخولي، الناشر: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٣م.

٩٤- المهذب في علم أصول الفقه المقارن. المؤلف: د. عبد الكريم بن بن محمد النملة (ت١٤٣٥هـ) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض (الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ).

٩٥- الموافقات: المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تعليق الشيخ: عبد الله دراز، وتحقيق: محمد مرابي، الناشر: مؤسسة الرسالة، دمشق، (الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ) ورجعت إلى طبعة دار المعرفة بيروت، (الطبعة السابعة ١٤٣١هـ).

٩٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، (الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ)

٩٧- نشر البنود على مراقي السعود. المؤلف: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، الناشر: مطبعة فضالة بالمغرب (الطبعة: بدون رقم، سنة النشر: بدون تاريخ).

٩٨- نفائس الأصول في شرح المحصول. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ).

٩٩- نهاية السول في شرح منهاج الأصول: المؤلف: جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت٧٧٢هـ) المحقق: د. شعبان محمد إسماعيل، الناشر: دار ابن حزم- بيروت (الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ).

١٠٠- نهاية الوصول في دراية الأصول. المؤلف: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (ت٧١٥هـ) المحقق: د. صالح بن سليمان اليوسف د. سعد بن سالم السويح، الناشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة (الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ).

١٠١- الوصول إلى الوصول. المؤلف: أبو الفتح أحمد بن علي بن بَرهان (٥١٨) المحقق: عبد الحميد علي أبو زنيد، الناشر: دار الفاروق- عمان (الطبعة الثانية ١٤٣٨هـ).

١٠٢- علل الترمذي الكبير. المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٣- مشكاة المصابيح. المؤلف: محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي (ت ٧٤١هـ، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥م.

١٠٤- الفتاوى الفقهية الكبرى. المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الأنصاري الهيتمي، (ت٩٧٤هـ) جمعها: تلميذ ابن حجر عبد القادر بن أحمد الفاكهي المكي (ت ٩٨٢ هـ) الناشر: المكتبة الإسلامية.

١٠٥- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. المؤلف: علي بن سلطان الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .